

آخر ما عهد الى رسول الله ان صل باليوم صلاة اصعفهم وان  
 اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا والمجتمعي اولي ولا يجوز  
 اجارة المشاع عند ابي حنيفة رحمه الله الا من الشريك لان الاشتناع  
 بالمشاع محال الا من الشريك وما لا يجوز لان كان التوصل الى الاشتناع  
 بالمشاع بالنهار ويجوز استيعاذا الظير باجرة معلومة للتعايل  
 ويجوز بطعامها وكسوتها وقال لا يجوز للجهالة كسائر الاجازات  
 ولا يحنيفة رحمه الله انهم لا يفتشونها لان نفعه يوضع الي  
 صبيهم فلا يردونك للجهالة الى المنازعة وليس للشتاجر ان يمنع  
 زوجهما وطبها فان حبست فالهوى فتح الاجارة ان كان يضتر  
 بالصبي ويحبها ان يبيع طعام الصبي للعرف وان ارضعته في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها الا نفا قاله في العمل **فصل**  
 وكل ضائع لعلمه اثره العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفى الاجرة  
 لانه ان يمنع مالكة ولا يتهيأ ذلك الا ببيع العين حتى يستوفى  
 العوض ومن ليس لعلمه اثر فليس له ان يحبس العين للاجر كما يحال  
 والملازم وان المعنود عليه نفس العمل ولم يبق بعد الفراغ منه فلا يكون  
 له ان يحبس واذ اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل  
 غيره لان المشترا لم يرض به وان اطلق له العمل فله ان يشتاجر  
 من عمله واذ اختلف الحياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب  
 امرت ان تعمل في ثيابي وقال الحياط قبيحا او قال صاحب الثوب

في وقت صبي  
 في وقت صبي  
 في وقت صبي

نعم  
 في وقت صبي

للبصايع امرت ان تصبغة اخم فصبغته اصغرنا القول لصاحب  
 الثوب مع يمينه لانه يستفاد الاذن من جهته فان حلف فلحياط  
 حياط لانه تصرف في مال الغير بالانكاف من وجهه واذ قال صاحب  
 الثوب عملته لي بغير اجرة وقال الصانع بل باجرة قال القول لصاحب  
 الثوب عند ابي حنيفة رحمه الله لانه يتكبر التزام الاجر وعن  
 ابي يوسف رحمه الله ان كان خريفا فله الاجر والا فلا لانه اذا كان  
 خريفا وكل حاله على العمل باجره وقال محمد رحمه الله اذا كان الصانع  
 يعمرو فامنه الصنعة بالاجر والقول له لان الظاهر انه لا يعمل  
 الا بالاجر والواجب في الاجارة القاسدة اجر للمثل لان القسومة  
 قسدت كما في البيع القاسد بحجب القيمة ولا يجرؤ به المسعى لان  
 المنافع لا يتعمم باكثر من التعميم **فصل** واذ اقتضى المشتاجر  
 الدار تغلة الاجرة وان لم يستلها لوجود تسليم احد البدين لان  
 الاجرة انما يجب بمقابلة تسليم المعوض دون الاشتناع وقد وجد  
 فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة لانه لم يسلم له احد  
 العوضين وهو المنفعة وان وجدها عيبا يضر بالسكنى فله الفسخ  
 كما في البيع واذ اخرجت الدار او انقطع شرب الصنعة او انقطع  
 المعنى الزحار انقضى الحاد لهدالك المعنود عليه وهي المنافع  
 قبل القبض واذ امانت احد المتعاقدين وقد عقدت الاجارة لنفسه  
 انقضت لان الاجارة تملك المنافع بعوض المنافع توجد شيئا

حريف الرجل معاملة مقرر  
 التعميم المتعاقدة بها